سياسة السلطان عبدالحميد الثاني تجاه اليهود ١٨٧٦- ١٩٠٨

نامانج حسن أحمد

قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة السليمانية، السليمانية، اقليم كوردستان، العراق

المستخلص- عدّ اليهود أحد المكونات الأصلية والعريقة التي كان لها وجود في المراحل المختلفة داخل حدود السلطنة العثمانية، وكانت نشاطات اليهود في المجال الاقتصادي مشهودة في أقاليم ومناطق الدولة العثمانية المختلفة، وفي الوقت نفسه كان لليهود التأثير المباشر في الاستقرار السياسي والاقتصادي والإداري داخل حدود الدولة العثمانية، وقد دفع ذلك السلطان عبدالحميد الثاني ومن قبله من السلاطين إلى التعامل بكل حذر وحيطة مع الأقلية اليهودية.

وقد عملوا بصورة عامة بمقتضى قواعد الشريعة الإسلامية وفي إطار(نظام الملل)، وكانت حقوقهم محفوظة إلى حد كبير، ولكن بعد أن انكشفت رغباتهم الطامحة ومؤامرتهم الخفية في إطار تغيير الطبيعة الديمغرافية لفلسطين، وإنشاء كيان سياسي لليهود، صرف السلطان عبدالحميد الثاني جميع جهوده لإفشال مؤامرة اليهود والصهاينة، واستطاع إلى حد كبير أن يسُدّ الطريق أمام موجات هجرة اليهود إلى فلسطين.

ولكتابة هذا البحث، استفدنا من المنهج التاريخي والتحليلي، وبيناه على أساس التصنيف التاريخي للعلوم. وأظهرت نتيجة البحث لنا، أنَّ أراضي الدولة العثمانية كانت منطقة آمنة لليهود، وهذا ما دفع اليهود إلى الهجرة إليها من المناطق الأخرى باستمرار وفضلا عن ذلك فقد توصلنا إلى أنَّ السلطان عبدالحميد الثاني قد تعامل مع اليهود بأسلوبين مختلفين، فمن جهة أنهم طائفة دينية ودينهم سماوي عاملهم معاملة أهل الكتاب بصورة عادلة، ومن جهة أنَّ بعضاً منهم يحمل أفكارا قومية ودينية متعصبة، ويعمل في منظمات متطرفة ، فقد وقف في وجههم وقاومهم بكل قواه.

الكلمات الدالة- اليهود، الأقلية، الدولة العثمانية، هرتزل، السلطان عبدالحميد الثاني.

المقدمة

إنَّ إحدى السمات الخاصة للمكونات الاجتماعية في الدولة العثمانية هي وجود المكونات الدينية والقومية المختلفة. وقد يدرك ذلك بصورة واضحة في أصل وعنصر المكون الديموغرافي لسكان المناطق المختلفة للدولة العثمانية، إذ كانت لكل مكون أهميته ومكانته ودوره في التصاعد والتنازل والتغيير بحسب المراحل والعصور المختلفة، ولاريب أنَّ المكونات والأقليات كانت لها تأثيراتها وآثارها العميقة الملموسة في طبيعة ذلك المجتمع والمستوى السياسي والاجتماعي لتلك المنطقة، وفي هذا الإطار فإن اليهود هم أحد المكونات الدينية والعرقية التي احتلت فضلا عن وزنها وثقلها داخل الدولة العثمانية مساحة واسعة من قوانين تلك الدولة وسياستها واستراتيجيتها، وفي الوقت نفسه كانوا على الصعيد الدولي محل اهتمام الدول الكبرى وتحت أنظارها، واستخدمتهم تلك الدول في أحيان كثيرة كورقة ضاغطة ضد سلاطين آل عثمان. وهذا كله أدى إلى أن يحتل المكون اليهودي مساحة واسعة في سياسة واستراتيجية السلطان عبدالحميد الثاني ويضع على وفق ذلك خطة كيفية تعامله معهم.

وتتمثل أهمية هذا البحث في كون أراضي الدولة العثمانية قد احتوت على مكونات دينية وقومية مختلفة مثل (اليهود، والمسيحيين، والزرادشتيين، والكورد، والعرب، الفرس، التركمان، ....) وأنَّ بحوثاً قليلة قد أنجزت بصددها، لذا إنَّ إنجاز بحث حول طبيعة حياة اليهود وثقلهم ووزنهم في عهد السلطان عبدالحميد الثاني، يخلق أرضية ملائمة للقارئ ولكل فرد من أفراد المجتمع، حتى يكون مطلعا على نوعية حياة اليهود و كيفية تعامل الدولة العثمانية معهم.

إن الهدف من كتابة هذا البحث هو إظهار واقع معيشة اليهود، ومعرفة تعامل سلطات الدولة العثمانية معهم . وفضلا عن ذلك فإن هذا البحث يحاول أن يبين مقدمة تاريخية عن اليهود الواقعين تحت سيطرة الدولة العثمانية.

وماعدا ذلك فإنّ هذا البحث يحاول الحصول على أجوبة لعدة أسئلة، منها:- على أي مستوى كانت الحالة المعيشية لليهود؟ وبأي قانون أو نظام عاملت الدولة العثمانية رعاياها اليهود؟ وهل السلطان عبدالحميد الثاني قد نجح في وقوفه ضد مطالب اليهود؟ وفي أي موضع كان اليهود من مؤامرة خلع السلطان عبدالحميد ؟

واستفدنا من المنهج التاريخي وأحيانا من المنهج التحليلي في كتابة هذا البحث، وحاولنا عن طريق المصادر الأصيلة والعلمية، وبصورة علمية وعلى أساس التصنيف التاريخي أن نبيّن المعلومات. إنّ محتويات هذا البحث تتكون من ستة محاور رئيسية، يتحدث المحور الأول من الناحية الاقتصادية والسياسية عن الدولة العثمانية وخاصة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وخصصنا المحور الثاني لمفهوم الأقليات وتعريفها وصفاتها، وحاولنا تعريف الأقلية فيه بحسب وجهات النظر المختلفة. وأبدينا في المحور الثالث ملاحظات عامة حول أوضاع وظروف الأقليات الدينية الخاضعة للدولة العثمانية ولاسيما في عهد

مجلة جامعة التنمية البشرية

المجلد 11، العدد 2(2025) ؛ عدد الصفحات (9)؛ معرف الكائن الرقمي: 10.21928/juhd.v11n2y2025.pp9-17

ورقة بحث منتظمة: أُستلم البحث في 7 تشرين الأول 2024؛ قُبل في 10 تشرين الثاني 2024؛ نُشرت في 13 نيسان 2025؛

البريد الإلكتروني للمؤلف :amanj.ahmed@univsul.edu.iq

حقوق الطبع والنشر ©2025 نامانج حسن أحمد. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

السلطان عبدالحميد الثاني، وفي هذا الاطار أبدينا ملاحظاتنا بصورة دقيقة حول الأقلية اليهودية. وخصصنا المحور الرابع للتحدث عن سياسة السلطان عبدالحميد الثاني تجاه اليهود، وقد بيّنا فيه أسلوب تعامله مع اليهود، ومدى مستوى ما منحه من حقوق وحرية لليهود. وخصصنا المحور الخامس لبيان المطالب القومية لليهود، وتأثير ذلك في سياسة السلطان عبدالحميد الثاني. أما المحور السادس فهو المحور الأخير للبحث، وفي الختام أوردنا نتائج البحث في عدة نقاط.

وفي أثناء كتابة البحث واجهت عدة مصاعب منها: عدم العثور على الوثائق الضرورية اللازمة، وعدم اتقاني اللغة التركية العثمانية، وفضلا عن ذلك فإنَّ قسماً كبيراً من المصادر قد كتبت بحسب آراء مؤلفيها، وهذا ما يثير الشكوك والأسئلة حول صحة تلك المعلومات وحقيقتها.

المحور الأول
الدولة العثمانية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر

يُعد الربع الأخير من القرن التاسع عشر مرحلة حساسة وتحولا كبيرا في تاريخ الدولة العثمانية، وخاصة بعد أن نصب السلطان العثماني عبدالحميد الثاني في ٣١آب سنة ١٨٧٦ م، رسميا من قبل شيخ الإسلام، فأصبح بذلك السلطان(٣٤) الرابع والثلاثين للدولة العثمانية (الخراشي، ١٤٢٥،ص ١٩).

وعلى الرغم من أنَّ السلطان الجديد كان صاحب شخصية قوية ومثقفا ومتقنا لعدة لغات ومحاربا بارعا (أوزتونا، ١٩٩٠، ٩٨-٩٩)، فإنَّه إبّان حكمه(١٨٧٦-١٩٠٨) قد واجه عدة مشكلات وصعوبات وهزائم، ويعود سبب هذه الأوضاع المتردية إلى أنَّ وصول السلطان عبدالحميد إلى الحكم تزامن مع وصول الدولة العثمانية إلى حالة مرهقة ومعقدة على الصعيدين الداخلي والخارجي(الخراشي، ١٤٢٠،ص ١٩). على نحو واجهت الدولة العثمانية أزمة مالية حادة على الصعيدين الداخلي والخارجي إذ بلغت الديون المتراكمة عليها أكثر من (٢٠٠) مئتي مليون جنيه إسترليني(بيات، ٢٠٠٣،ص٤٤٧).

ومن جانب آخر فإنَّ الإحساس القومي، ودعوة القوميات الخاضعة للدولة العثمانية إلى الانفصال، قد هيأ أرضية مناسبة بدعم من الدول الأوربية لتأسيس أحزاب ومنظمات سياسية وعسكرية ذات أهداف سياسية وانفصالية عن الدولة العثمانية (الصلابي، 2010،ص 179) وتزامنا مع هذه الأوضاع والظروف، فإن ظهور اتجاه إصلاحي قريب من الغرب، قد عقّد الأمور أكثر أمام السلطان عبدالحميد، على نحو أنَّ كلاً من مدحت باشا(1822-1884)، ومحمد رشدي باشا(1824-1876)، ونوري باشا(1837-1900) بتأثير من الدول الأوروبية قد طلبوا من السلطان عبدالحميد بإجراء الإصلاحات في البلاد، وإعلان الدستور، وتجنيب البلاد عن الحكم الدكتاتوري، وفعلا أعلن إقامة دستور جديد في ١٨٧٦/١٢/٢٣، وتضمن الدستور الحرية والمساواة بين أبناء المجتمع وتأسيس حكومة برلمانية(أوزتونا، ١٩٩٠، ص١٠٢). وبموجب ذلك الدستور كان البرلمان يتكون من مجلسين، أحدهما مجلس النواب والآخر مجلس الشيوخ، وتمّ هذا في الوقت الذي كان السلطان عبدالحميد يتهم مدحت باشا بأنه رجل أناني سكير في أغلب الأوقات، وبايعاز من الدول الغربية وتحت ضغوطها يدعو إلى القيام بالاصطلاحات(الصلابي، ٢٠١٠،ص 171-172).

ومع تردي الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية داخل الدولة العثمانية، فإنّ ظروفها وأوضاعها الخارجية لم تكن بأحسن منها بل كانت أسوأ، بطريقة كان لها تأثير مباشر على سيادة ومكانة الدولة، في الوقت الذي عمَّت فكرة الانفصال عن الدولة العثمانية أغلب المناطق البلقانية . ويوما بعد يوم ازداد ونما مفهوم الوطنية والانفصال عن الدولة العثمانية في (البوسنة والهرسك، وبلغاريا، والجبل الأسود) وتبلور أكثر(أبوزيدون، ٢٠١٤، ص٢٨٢). وهذه الظروف والأوضاع خلقت أرضية ملائمة لروسيا والدول الغربية، كي تحقق حلمها القديم في إطار تقسيم واحتلال أراضي الدولة العثمانية إذ كانت حينئذ تسمى ب(الرجل المريض) بسبب ضعف وتردّي أبعادها السياسية والاقتصادية والإدارية. ومع أنَّ الدولة العثمانية قد تمكنت من إخماد ثورة وانتفاضة منطقة البلقان بصورة سريعة، فإنَّ دول النمسا، وروسيا، وألمانيا، كانت لها ردود أفعال، إذ وقفت بكل قواها ضدّ الدولة العثمانية، وقامت بدعم وإسناد شعوب المنطقة، وتدخلت مباشرة في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بحجة الدفاع عن حقوق أقليات المنطقة. وهذه التطورات السياسية و العسكرية الطارئة دفعت الدولة العثمانية إلى أن تسلك اتجاها مضطربا ومعقدا، ونتجت عنه الحرب العثمانية- الروسية سنة ١٨٧٧-١٨٧٨، وانتهت بانهزام الدولة العثمانية، وافتقاد جزء كبير من أقاليمها الاستراتيجية في إطار معاهدتي سان ستيفانو وبرلين(أبوزيدون، ٢٠١٤،ص٢٩٣-٢٩٨). والذي يجدر بالذكر أنَّ بقاء سيادة وحكم الدولة العثمانية في تلك المرحلة يرجع إلى التدخل المباشر لكل من(بريطانيا وفرنسا وألمانيا)، لأنها كانت تظنُّ أنَّ القضاء على دولة كبيرة كالدولة العثمانية وإسقاطها على يد روسيا التي تبعد قواتها العسكرية عن مدينة إسطنبول (٥٠) خمسين كيلومترا غير مقبول، لذا نجد أنّها بدلت محتويات معاهدة (سان ستيفانو) بمعاهدة برلين (أوزتونا، ١٩٩٠،ص١٢١-١٢٢).

إنَّ هذه التطورات السياسية والعسكرية، تضع أمامنا صحة كون السلطان عبدالحميد قد تسنَّم العرش في ظروف صعبة وحساسة ومضطربة. ولمواجهة هذا الواقع وإعادة الاستقرار إلى أوضاع وظروف دولته، اضطر السلطان عبدالحميد إلى إجراء إصلاحات وتغييرات منها:

أنَّ السلطان عبدالحميد الثاني رأى في الحرب العثمانية- الروسية سنة ١٨٧٧-١٨٧٨ فرصة سانحة لتعطيل العمل بالدستور الجديد، وحجته في ذلك أنَّ الدستور والديمقراطية يسدان الطريق أمام إجراءاته للحفاظ على أمن البلاد(بيات، 2003،ص 448). ومن جانب آخر فهدف تشكيل جبهة ضد الغرب، وتحت شعار(يا مسلمي العالم اتحدوا)، بذل جهداً كبيراً لإنشاء جامعة إسلامية من المنتمين إلى الدين الإسلامي في آسيا الوسطى والهند والصين وأفريقيا الوسطى. وتزامنا مع ذلك كان له دور رئيسي في فرض القانون في البلاد، ومنع الفساد والارتشاء. ولجلب أنظار الدول الأوروبية، سعى إلى التعامل الصحيح والملائم مع الأقليات الدينية الخاضعة لحكمه، حتى يقطع الطريق عن كل ذريعة لتدخل الدول الغربية في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بحجة الدفاع عن حقوق الأقليات الدينية ومصالحها (الخراشي، ١٤٢٠،ص ٢٦-٢٨).

المحور الثاني
مفهوم الأقلية وتعريفها وخصالها

فيما يخصّ مفهوم الأقلية هناك حقيقة ينبغي أن تؤخذ في نظر الاعتبار، وهي أنَّ الباحثين والمختصين بدراسة الأقليات لم يتفقوا على تعريف ثابت لها، وبموجب الدراسات السوسيولوجية والسياسية والتاريخية الحديثة عرف مفهوم الأقليات بعدة تعريفات يختلف بعضٌ منها تمام الاختلاف عن التعريف الشائع لمفهوم الأقلية. ويرجع سبب هذا الاختلاف إلى اختلاف تراث تلك المقاييس التي يستند إليه الباحث في نظرته إلى مفهوم الأقلية وهناك عدد من الباحثين لا يجعلون قلة أعداد الفئات والمجموعات أو أكثر منها مقياسا لتعريف فئة من الأقليات. وإنما يؤكدون مكانة وأهمية تلك الفئة ويجعلونها

مقياسا لتحديد أقليات كل دولة ومجتمع، وهذا يعني أن مقياس السلطة متسلط على مقياس العدد، وهذا فضلا عن أنَّ عدداً من الدراسات السوسيولوجية تؤكد مقاييس المصلحة لتسمية فئة من الأقليات (البغدادي، ٢٠٠٠،ص ٨٩).

ومن جهة أخرى فإنَّ المعجم السياسي يعرف الأقلية بأسلوب مختلف وهو" أن الأقلية عبارة عن مجموعة من سكان بلد ما أو إقليم ما، تختلف عن أكثرية سكان المنطقة من الناحية الأثنية أو الدينية، أو المذهبية. ووردت في تعريف آخر أنَّ الأقلية عبارة عن جمع من السكان الذين يعيشون داخل الحدود السياسية لدولة ما أو إقليم ما، وهم يختلفون مع السكان الأخرين من الناحية القومية أو الدينية أو المذهبية، وبقرار سياسي وضعوا داخل كيان سياسي (الكيالي، ١٩٩٩،ص ٢٤٤) .

إنَّ مفهوم الأقلية يشمل(أهل الذمة)أو أهل الكتاب في الدين الإسلامي ونظامه، وهذا المفهوم خاص بالمنتمين إلى اليهودية، والمسيحية. وفي مقابل بقائهم على دينهم والتزامهم بدفع الجزية تقتضي الشريعة الإسلامية حماية رؤوسهم وأموالهم، ولا تسمح لأي مسلم أن يهدر دماءهم بدون حق ويسلبَ حقوقهم (بيود، ٢٠٠٦،ص ٢٠) ومن الناحية اللغوية فإنَّ (الذمة) تعني العهد والضمان والحفظ (زروق، ٢٠١٧،ص ١٣). وفي الفقه الإسلامي تعني العهد والأمان للذين منحهما المسلمون لمعتنقي اليهودية والمسيحية، وعاهدوهم بحمايتهم وحفظ أموالهم والسماح لهم ببقائهم على دينهم مقابل إعطائهم الجزية (ماجد، ١٩٩٠،ص١٤). وهذا في الوقت الذي لم تعترف الشريعة الإسلامية وحتى ظهور الحكم العثماني بالأقلية الأثنية، وكان مفهوم الأقلية ينطبق على المكونات الدينية ويستعمل معها فقط، وبصورة عامة كانت حقوقهم الدينية والتراثية والقانونية محفوظة في إطار (أهل الذمة)(الأرقط، ٢٠٢٠،ص٤١-٤٢).

وإضافة إلى وجود آراء ووجهات نظر مختلفة فيما يخصّ التعريف وتحديد مفهوم الأقلية، فإن أغلب الباحثين يؤكدون على العدد كمقياس لفصل تعريف كل مجموعة عنصرية أو مذهبية. وبصدد ذلك فإن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، تعرف الأقليات بحسب مقياس العدد وتقول" هناك عدد من الطوائف يعيش وسط شعب معين، له خصال إثنية أو دينية أو لغوية، وهذه الخصال تفصله بصورة واضحة عن الشعب المهيمن، وهذه الطوائف الإنسانية تؤكد على حماية خصاله الخاصة بها(كركوكي، ٢٠٠٢، ٨٣؛ مجموعة من الباحثين، 1989،ص 12).

وينبغي أن نبيّن أن"الأقلية من الجانب النوعي تشمل أنواعا مختلفة منها: الديني والعنصري واللغوي(زروق، ٢٠١٧،ص ١٩-٢٠). وبناء على ذلك فلعدّ كل طائفة كأقلية، يجب أن تؤخذ في نظر الاعتبار عدة حقائق هي:-

١- يجب أن يكون عدد تلك الطائفة الدينية أو الإثنية كثيرا، أي لا يجوز أن تعد عدة أشخاص قليلين أو عائلة كبيرة أقلية، لاختلاف دينها أو قوميتها داخل المجتمع.

٢- يجب أن توجد علاقة أثنية ودينية ومذهبية ولغوية بين أفراد تلك التشكيلة الإنسانية، حتى تكون صفة لفصلهم عن الأكثرية.

٣- يجب أن تدرك اختلافات الأقليات، وأن يرغبن بأنفسهن في احتفاظ صفاتهن المختلفة وبقائها.

وعلى هذا الأساس يمكن أن يعرّف المكوّن اليهودي كمكوّن ديني، لأنّهُ بسبب خصالهم وخصوصياتهم افترقوا عن أغلب السكان القاطنين في الدولة العثمانية، وحافظوا دائما على دينهم وعنصرهم وخصالهم وحتى من الجهة الكمية والنوعية عملوا من أجل تطوير دينهم وعنصرهم.

المحور الثالث

ملاحظة عامة عن أحوال اليهود تحت سيطرة الحكم العثماني

إن الدولة العثمانية التي أحتلت مساحة واسعة من آسيا وأفريقيا وأوروبا، ودامت مدة(٦٠٠) ست مئة سنة، أصبحت منذ بداية تأسيسها محل عيش واستيطان عدة جماعات ومكونات دينية وأمنية ومذهبية مختلفة ك(المسيحية واليهودية واليزيدية...). وكل واحدة من هذه الجماعات كانت تتصف بصفات خاصة بها، وكانت مكونا اجتماعياً خاصاً بجماعتها، والى حد كبير اختلف بعضها عن بعض من الناحية الدينية، وتاريخ ظهورها ومكانتها داخل مجتمعها. وكل واحد من هذه المكونات يمتاز بتاريخ مليء بالنضال، وبما ناله من ظلم واضطهاد وسفك للدماء بيد الدولة العثمانية، ومع كل هذا كان دائما ورقة رابحة بيد خصوم الدولة العثمانية، وخاصة الدول الغربية العظمى. إذ كانت هذه الدول كلما أرادت تجعلُ الأحوال المعيشية للأقليات الدينية –إذا شاءت- ذريعة وسببا للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية (فرحان، ٢٠٠٩، ٨). لذا نرى أنَّه من الضروري أن نلقي نظرة عامة على أهم المكونات والأقليات الدينية الخاضعة للحكم العثماني، ثم نبين سياسة الدولة العثمانية تجاهها وكيفية تعاملها معها.

1. المسيحيون:

يعد المسيحيون أكبر مكون ديني داخل الدولة العثمانية، إذ كان لجميع طوائفهم ومذاهبهم المختلفة مثل (الأثورية والكلدانية والسريانية)، الأثر الواضح والملموس، في الأوضاع والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة العثمانية، حتى إنَّ الدولة العثمانية اضطرت تحت تأثير وضغط الدول الكبرى أن تصدر عدة مرات الأمر السلطاني لمصلحة الأقليات الدينية(عهلياوهبي، ٢٠٠٤، ص ٩٤-٩٦). ويعد الأثوريون أو النسطوريون الأرثدوكسية، أحد المذاهب الرئيسية في الديانة المسيحية، وبصورة عامة يعد الأثوريون بقايا نسطوري الشرق (بارمتي، ١٩٨٩،ص ٢٥-٢٧). واختلفت المصادر في آرائها حول تسميتهم وأصولهم، وفيما يخصّ ذلك يذهب الرحالة وعالم الآثار البريطاني(هنري بايارد) إلى أنَّ الأثوريين هم أحفاد الأشوريين(Layard, 1989,25-37). وخلافاً لهذا الرأي يشير باحث في رسالته للدكتوراه إلى أنّ الأثوريين هم مكون إثني وديني، وقد نشأوا نتيجة اختلاط شعوب الشرق الأوسط، وهم أصحاب مكون اجتماعي مستقل قريبون من الكورد إلى حدّ كبير(أحمد، ٢٠٢٤، ص٣١١). أما الكلدانيون فهم مكون آخر تابع للدين المسيحي، وخاصة الذين انفصلوا في القرن السادس عشر عن المذهب النسطوري ودخلوا المذهب الكاثوليكي (فرحان، ٢٠٠٩،ص ١٢). وفضلاً عن هذا فإن المكون السرياني الكاثوليكي هو مذهب آخر من المسيحية، يتكون من مناصري المذهب اليعقوبي ويعتقدون بالمذهب الكاثوليكي، وهذا ما جعلهم يعرفون بالسريان الكاثوليك (نوار، ١٩٦٨،ص ٣٠٥). وأما الأرمن فهم أحد المكونات الأثنية والمذهبية للدين المسيحي. واتسموا بكثرة التصادم مع السلطات العثمانية، وقد أظهرت الدراسات أن الأرمن ينحدرون من العرق الآري (الهندو أوربي)، وداخل جماعات المكون الآري فهم أقرب المجموعات من القفقاس والإيرانيين أكثر (صويان، ١٣٨١، ٩). وترجع بداية تصادم الأرمن بالدولة العثمانية إلى الأوضاع والتطورات السياسية والعسكرية الطارئة بعد معركة(جالديران سنة ١٥١٤ م) الواقعة بين الدولتين العثمانية والصفوية الفارسية، وبسبب ذلك وقعت أرمينيا تحت سيطرة الدولة العثمانية (توفيق ، ٢٠١٢،ص ٢٣).

وبعد وقوع الحوادث، انتشر عدد كبير من الأرمن في المدن والقصبات الواقعة تحت سيطرة الدولة العثمانية، وانخرطوا في العمل التجاري والحرفي، واستوطن عدد كبير منهم

في القرن التاسع عشر في إسطنبول عاصمة العثمانيين وعاشوا فيها، وعوملوا إلى حدّ ما في إطار القانون و(نظام الملل) الذي كان قانونا خاصاً بكيفية التعامل مع الأقليات الدينية، على نحو منحت سلطة تامة لرجال دينهم كي يقوموا بالإشراف على مراسيمهم الدينية وإقامة شعائرهم (العزاوي، ٢٠٠٣،ص ٨١-٨٣).

2. اليزيديون:-

اليزيديون أقلية دينية مستقلة، وهم من أصول كوردية، ويعيش أغلبهم في الشمال والشمال الغربي من العراق وخاصة في مناطق (سنجار) في غرب الموصل، و(شيخان) في الشمال الشرقي من الموصل، وعفرين في الشمال الشرقي من سوريا، وتتفق أغلب المصادر التاريخية أنَّ اليزيديين من أصل كوردي، وهم يتكلمون بالكوردية والعربية (فرحان، 2009،ص 18). ولما كانت كوردستان وبلاد ما بين النهرين منطقتين مهمتين وحساسيتين داخل الحدود الإدارية للدولة العثمانية، فإنَّ اليزيديين بسبب معتقداتهم الدينية المخالفة لمعتقدات العثمانيين قد أصبحوا عرضة للظلم والاضطهاد على يد سلطات الدولة العثمانية وخاصة في أواخر القرن التاسع عشر . وبذلت جهود كبيرة في إجبار اليزيديين على اعتناق الإسلام، وتجنيدهم للعسكرية، وهذا ما جعل منطقة استيطان اليزيديين منطقة غير مستقرة وغير آمنة حتى سقوط الدولة العثمانية(يحى، 1986،ص 155).

3. اليهود :

يُعدّ اليهود من أهم المكونات الأثنية والدينية الخاضعة تحت حكم الإمبراطورية العثمانية، وقد انخرطوا في الحياة السياسية والاقتصادية للدولة العثمانية في أغلب الأوقات والأحوال، وأثروا تأثيراً مباشراً في الأبعاد السياسية والاقتصادية والدبلوماسية لتلك الإمبراطورية، إنَّ المصادر التاريخية ترجع أصل اليهود إلى سيدنا(إبراهيم) عليه السلام، فيعتقدون أنَّ (يهودا) هو حفيد يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الذي سافر سنة (806)ق.م من مدينة (أور) العراق الحالية برفقة عدد من تابعيه إلى أراضي (كنعان) إسرائيل(سوسه، 1978، 14)، ثم عُرفوا ببني إسرائيل ، وأصبحوا مكوناً دينيا واثنيا وسياسيا في المنطقة، واستطاعوا في المراحل الأخيرة تأسيس سلطة وكيان لأنفسهم سنة(931-586)ق.م، باسم (يهودا) (فتاح وحمة أمين، 2016،ص 425). وواجه المكون اليهودي طوال التاريخ الملاحقة والمطاردة والترحيل، وتذكر بعض المصادر أنَّ أولى عملية ترحيل اليهود تعود إلى عهد احتلال الإمبراطورية الآشورية(911-612)ق.م . ففي عصر الإمبراطور(تجلات بلاسر الثالث) احتل الآشوريون مملكة إسرائيل ففرقوا- شمل اليهود، وأبعدوهم مشتتين إلى المناطق البعيدة عن إمبراطوريتهم، إذ وطنوا قسماً كبيراً منهم في مناطق كوردستان الجبلية(الأرقط، 2020،ص 76) .ثم في حملة أخرى تمَّ نقل قسم كبير من اليهود نحو المناطق الجبلية الوعرة في كوردستان بعد أن احتل الملك (نبو خذنصر) في (612- 539 ق.م) مملكة يهودا(هويدي، 2007،ص 99).

وتختلف حياة ومعيشة اليهود بحسب المراحل وأنظمة الحكم، فأتباع الديانة اليهودية واجهوا الظلم والاضطهاد والمطاردة مدة حكم الساسانيين، في حين عومل اليهود معاملة جيدة ومناسبة في إطار أهل الذمة إبان العصر الإسلامي وخاصة في عصر الخلفاء الراشدين ثم في عصر الأمويين والعباسيين إذ كانت رؤوسهم وأموالهم محفوظة(الأرقط، 2020،ص 80-81) . وهذا ما أدى إلى أن يُعدّ العصر العباسي- سوى عصر المتوكل- عصراً ذهبيا بالنسبة إلى اليهود(الأرقط، 2020،ص 184؛ كورده، 2019،ص 16-17). أمّا في العهد العثماني فإنَّ تأزم علاقات الدولة العثمانية مع العالم المسيحي والصراعات القائمة بينهما قد مهد الطريق أمام اليهود للهجرة بموجات كبيرة إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة العثمانيين، ودام ذلك حتى أواخر القرن الخامس عشر الميلادي، وخاصة بعد سقوط الدولة الإسلامية في إسبانيا سنة 1492م وتولي الكنيسة الكاثوليكية الحكم الحقيقي فيها، وحينئذ اضطر القسم الأكبر من اليهود إلى ترك إسبانيا والهجرة إلى الأراضي العثمانية(النعيمي،1997،ص 22-23). وذلك لأنَّ المسلمين حين استولوا على إسبانيا سنة (711)م، منحوا اليهود الحرية الدينية إلى حدّما، وبذلك استطاعوا القيام بدور مؤثر في ازدهار وتنمية الجانب الاقتصادي والثقافي في إسبانيا، لكنَّ التعصب الديني والمذهبي ل(فرديناند)و(إيزابيلا) ملك وملكة إسبانيا ونظرتهما السلبية إلى اليهود جعل نحو (300,000) ثلاثمئة ألف يهودي مضطرا إلى الهجرة من إسبانيا والبرتغال والمغرب إلى أراضي الدولة العثمانية (الجندي، 2020،ص 149).

وكان بايزيد الثاني(1481-1512) أول سلطان عثماني الذي آوى اليهود النازحين طوال حكمه، وسمح لهم السكن بكل حرية في المناطق الواقعة تحت سيطرته(ناجي، 1962،ص 311). وفي الوقت نفسه أمر حكام أقاليم الدولة باستقبال يهود إسبانيا بحرارة لأنهم اضطروا إلى الهجرة بسبب تظلمهم من إجراءات محاكم التفتيش بحقهم. وبعد ذلك وإبّان حكم السلطان سليمان القانوني(1520-1566) اهتموا كثيرا باليهود واستوطنوا في المدن الكبرى مثل استانبول وأدرنه وأزمير وسالونيك(النعيمي، 1997،ص 28-30؛ حلاق، 1987،ص 77).

إنَّ من السمات والاختصاصات الظاهرة لليهود، خبرتهم ومهارتهم في المجالات الاقتصادية والتجارة والحرف اليدوية. وإنَّ وصولهم إلى المناطق الأمنة الواقعة تحت الحكم العثماني في هذه المرحلة أتاح لهم فرصة جيدة في التحكّم في اقتصاد الدولة العثمانية، وهذه الحقيقة هي التي تجعل بعضا من المؤرخين أن يُعدّ هذه المرحلة في حياة اليهود تحت حكم الدولة العثمانية عصراً ذهبيا لليهود (النعيمي، 1997،ص 32). وتزامنا مع ذلك يشير بعض المصادر إلى أنَّ اليهود كانوا يشكلون أكثرية تجار بغداد واستانبول الكبار، وقد استولوا على تجارة المنطقة بأكملها، وكانوا هم المبادرين ببناء الحوانيت والأسواق الكبيرة، ومركز تبادل العملة، واستيراد البضائع الحديثة وفتح البنك في العراق(معروف، 1975،ص 12). واقتصر عملهم التجاري في الأغلب على تجارة(التوابل، والسكر، والحليب، والعطور)، وكانوا يمتلكون قسما كبيرا من المخازن الواقعة في الموانئ. وكانت طبقة الأغنياء من اليهود مشغولة بصناعة الغزل والنسيج، أمّا الطبقة الفقيرة منهم فكانت مشغولة ب(الدباغة، والحدادة، والتعدين -أي المواد المعدنية، وصناعة الفخار والخزف، وصناعة الصابون)(الحمد، 2006،ص 355-356).

وترجع موجة أخرى من موجات هجرة اليهود إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة الدولة العثمانية إلى أواخر القرن التاسع عشر وخاصة بعد مقتل الإسكندر الثاني قيصر روسيا سنة 1881م، وقد واجه اليهود الخاضعون لحكم روسيا القيصرية سلسلة من البطش والتنكيل والقتل العشوائي . وسبّبت ذلك في أن يضطر عدد كبير من اليهود إلى ترك بلاد آبائهم وأجدادهم، والهجرة إلى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية والدولة العثمانية(الحوت،1991،ص 393-394). وبصدد ذلك يشير هرتزل في وثيقة له عليها تاريخ سنة 1899م، إلى هجرة جماعية اضطرارية ليهود أوربا نحو المناطق الواقعة تحت سيطرة الدولة العثمانية ويبيّن أنَّ السلطان عبدالحميد الثاني استقبلهم بعين العطف والرأفة، وفتح ذراعيه لهم (BOA.Y.PRK.HR.00027,1899).

وعملية هذه الهجرة كانت على نحو أنَّ أكثر من(2650000)مليونين وستمئة وخمسين ألف يهودي هاجروا خلال سلطة السلطان عبدالحميد الثاني سنوات (1881-1914) إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة الدولة العثمانية، ومن هذه الأعداد المهاجرة استوطن (50000) خمسون ألفا مدينة القدس(نصيرات، 2014،ص 70؛ حسون، 1994، ص241). ويجدر بالذكر أنَّ روسيا القيصرية كانت تضم أكثر أعداد اليهود في حدود

سلطتها، وحيال ذلك تشير بعض المصادر إلى أنَّ روسيا كانت تضم نحو (5215000) خمسة ملايين ومئتي وخمسة عشر يهوديا من مجموع (11500000) أحد عشر مليونا وخمسمئة ألف يهودي في سنة 1909م (النعيمي، 1997،ص 17). وكل هذه الحوادث وقعت في وقت كان السلطان عبدالحميد الثاني يحكم الدولة العثمانية ويديرها، وكان صاحب سياسة ونظر خاص به تجاه اليهود .

المحور الرابع
سياسة السلطان عبدالحميد الثاني تجاه اليهود

مع أنَّ السلطات العثمانية لم يكن تعاملهم تعاملاً ثابتاً وغير متغير مع الأقليات الدينية بصورة عامّة، وللأقلية اليهودية بصورة خاصة، فإنَّهم بصورة عامة حاولوا إلى حدّما أن يتعاملوا مع المكونات الدينية بصورة ودّية ولاسيما في عهد السلطان محمد الفاتح(1444-1481) بعد فتح القسطنطينية سنة 1453م (صفوت، 2020، ص 60-63). واتبعوا نوعاً جديداً من النظام باسم(نظام الملل– ميليت سيستمي) للتعامل مع الأقليات اليهودية والمسيحية. وكان هذا النظام نوعاً من الاستقلال الديني والتراثي والقانوني، على نحو أنيطت إدارة جميع الشؤون الدينية والاجتماعية والقانونية والأشراف عليها بالأقليات أنفسها، وفي هذا الإطار فإنَّ رئيس الحاخامات(حاخام اليهود) كان يُنتخب من قبل السلطات العثمانية، وكذلك أنيطت به إدارة الشؤون الدينية والاجتماعية والقانونية لليهود(زروق، 2017،ص 22؛ حمودى، 2022،ص 880). وفضلاً عن ذلك فقد منحت السلطات العثمانية امتيازات أخرى للرؤساء الدينين، وخاصةً دعم أفراد الطائفة اليهودية والحفاظ على أرواحهم وأموالهم، ومنح الصفة القانونية لكل قرار ورأي يتخذونه بالنسبة للشؤون الدينية والاجتماعية لليهود. وفي مقابل جميع ذلك اشترطت الدولة العثمانية على الأقليات استتباب الأمن، واجتناب التمرد والعصيان وإعطاء الضرائب إلى الدولة(عبده، 2000،ص 110-111). أخذ مفهوم (ميليت سيستمي) من (مالتان) السريانية، واستخدمت في القرآن الكريم كلمة (ملة) بمعنى (دين)، ولكن (ملّت) في اللغة التركية تعني الشعب أو الطائفة (نصيرات، 2009،ص 43).

وهناك مصادر تشير إلى أنَّ أوضاع الأقليات الدينية عموماً واليهود خصوصا في المناطق الخاضعة للدولة العثمانية، ولاسيما في عهد السلطان عبدالحميد الثاني كانت أحسن بكثير من أوضاعها وظروفها تحت حكم الإمبراطورية البيزنطية، لأن الأقليات التي كانت تحت سيطرة الدولة العثمانية لم تواجه التطهير العرقي والتغيير الديني(حمودى، 2022،ص 883). وعدا ذلك فإنها مارست شعائرها وطقوسها الدينية ومناسبات الزواج ودفن الموتى بمنتهى الحرية، وفي الوقت نفسه استطاعت أن تنخرط في الشؤون السياسية والاقتصادية وأن نستحصل مناصب عليا وحساسة في الدولة(الجندي،2020،ص 19). حتى قبل السلطان عبدالحميد الثاني بسنوات، إنَّ (علي باشا) وزير الخارجية في سفاراته الدبلوماسية إلى الدول الأوربية سنة 1865 قد صحب معه عدداً من اليهود، وكان كل من (جوزيف ناسي وسالمون بن ناشان) ضمن هؤلاء(النعيمي، 1997،ص 37). وهذا يدل على أنَّ الدولة العثمانية في هذه الفترة وخصوصاً في عهد السلطان عبدالحميد الثاني كانت منطقة آمنة لليهود. وكان تعامل الدولة مع اليهود تعاملاً اعتيادياً بعيداً عن الشدة والقسوة، والعلاقات القائمة بينها جيّدة، بدرجة أنَّ السلطان أصدر قراراً بتوزيع المساعدات والمعونات المالية على فقراء اليهود إضافة إلى أنَّ حاخام يهوديّ مصر، قد مُنح الوسام الحميدي(حمودي، 2022،ص 882-883). وفما يخص ذلك فإنَّ نصوص إحدى الوثائق العثمانية تؤكد أن السلطان عبدالحميد كان يتعامل مع اليهود في بداية حكمه معاملة جيّدة وحسنة بصورة قد ورد في تلك الوثيقة أنَّ (هرتزل) قد شكر السلطان عبدالحميد الثاني وأثنى عليه في مقابل تعادله العادل واستقباله الحار لليهود، وخلق جوّ آمن وملائم لعيشهم في الديار العثمانية (BOA.Y.MTV.188.149,1899).

ويجب أن نعلم أنَّ (نظام الملل) للدولة العثمانية، قد منح الأقليات الدينية نوعا من الاستقلال الاقتصادي، على نحو أنَّ قسما كبيرا من المسيحيين واليهود قد سكنوا في المدن، واحتكروا لأنفسهم التجارة والحرف اليدوية، (حمودي، 2022،ص 881)، وخاصة الأرمن في استانبول واليهود في بغداد، إذ كانوا طليعة التجار القائمين بعمل الصيرفة . أمّا الأقلية الدينية اليونانية فقد اتخذت من الترجمة مهنة لها. ولا ريب أنَّ كل هذه الأرضية الاقتصادية الملائمة للأقليات المسيحية واليهودية، كانت بسبب ذلك النظام الذي اتبعته الدولة العثمانية وسارت عليه، وأنَّ(نظام الملل) اعتراف رسمي للدولة العثمانية بمكون ديني متباين مثل اليهود داخل حدود سلطتها، وأنَّ هذا النظام الجديد قد جزّأ الدولة إلى مكونين مختلفين، أحدهما المكوّن الإسلامي الذي كان يؤلّف أكثرية مكون سكان الدولة العثمانية، وكان عليهم دفع الزكاة وضريبتي الخمس والعشر للدولة، والآخر مكوّن الأقليات الدينية غير المسلمة، الذي كان عليه دفع الجزية والخراج للدولة العثمانية، وعليهم القيام بالخدمة العسكرية للدولة عند أوقات الضرورة (العزاوي، 2003،ص 85). ولكن مع كل هذا ينبغي أن نأخذ هذه الحقيقة في نظر الاعتبار وهو أنَّه مع الجوانب الإيجابية ل(نظام الملل)، فإنَّ ظروف وأوضاع هذه الأقليات الدينية الخاضعة للدولة العثمانية كانت تضطرب وتتأزم أحيانا، فينظر إلى أفرادها نظرة استخفاف وازدراء، ويعاملون معاملة المواطن الدرجة الثانية، وتزامنا مع ذلك فقد اتفقت بعض المصادر على أنَّ الأقليات الدينية عامة واليهود خاصةً، قد اغتصبت حرياتها في القرى والمناطق النائية للدولة العثمانية، وأخذت منها الجزية والخراج بالقوة والإكراه، ولم يسمح لها بارتداء الملابس الخاصة بها أحيانا، وكثيراً ما منعت من ممارسة شعائرها وطقوسها الدينية(عبده، 2000،ص 111) . وفي عهد السلطان عبدالحميد الثاني ارتكبت المجازر البشرية والإبادة الجماعية بحق الأرمن والآثوريين(توفيق، 2012،ص 194؛ أحمد، 2024،ص 107-108). وهذا ما أدى إلى أن تتمرد المكونات الدينية والأثنية وتنتفض بوجه الدولة العثمانية كثيرا، وخاصة المكونات الأرمني والآثوري الذين كان لهما دور مشهور في ثورتي (ايزدان شير والشيخ عبيدالله النهرى) التي اندلعت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ضد ما عاناه الكورد وغيرهم من ظلم واضطهاد السلطات العثمانية(عەلیاوەیی، 2004،ص 76-87).

إنَّ هذا النوع من تعامل الدولة العثمانية مع المكونات الدينية غير المسلمة داخل حدود الإدارة العثمانية، قد حرّض الدول الكبرى بحجة الأوضاع السيئة التي تعيشها الأقليات غير المسلمة، على التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بإجبارها على إجراء الإصلاحات، وتحسين الظروف المالية للأقليات الدينية، وتطبيق الأمرين السلطانين كخط شريف كولخانه الصادر سنة 1839م، وخط همايون الصادر سنة 1856م، في عهد السلطان عبدالمجيد الأول(1839-1860) اللذين أكدا على قاعدة المساواة بين مواطني حدود الدولة العثمانية دون التمييز العنصري والديني، وكذلك كان الحفاظ على سلطات رجال الدين المسيحيين واليهود أحد الضغوط الواردة في الأمرين السابقين اللذين أعلنتها الدولة العثمانية تحت الضغوط الداخلية والخارجية (الحوت، 1991،ص 338؛ الصلابي، 2010،ص 137-138).

المحور الخامس

أهداف اليهود القومية وأثرها في سياسة السلطان عبدالحميد الثاني:-

مع أنَّ كثيراً من المصادر تتفق على وجود اليهود داخل حدود سيادة الدولة العثمانية وكانت لهم سابقة تاريخية واقتصادية واجتماعية قوية مع سكان المنطقة الذين كان أكثرهم مسلمين، ولكن بعد النصف الثاني للقرن التاسع عشر مع ظهور وتنّو الحس القومي، ظهرت الرغبة للتجمع وخلق كيان مستقل في المناطق المقدسة في القدس وأطرافها . ولهذه الغاية انشأت جمعيات ومنظمات متنوعة بدعم وإسناد من يهود الغرب، الذين كانوا يعملون على إزدهار وتنمية رغبة اليهود القومية التي انعكست في إطار الفكر الصهيوني وبناء كيان سياسي – ديني مستقل في المراحل الأخيرة . وأنجزوا هذه العملية الممنهجة بعدة خطوات ومراحل ولاسيما فيما بين سنوات 1868-1881، إذ توجه عدد كبير من يهود الدول الأوربية إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة الدولة العثمانية وخاصة القدس(حلاق، 1978،ص 78). وحدث هذا حين شكّل سنة 1860 يهودي ألماني باسم (هوفمان) جمعية دينية باسم (تاميل)، واستطاع الحصول على موافقة السلطان عبدالعزيز على تكوين مجمع سكني لليهود في المناطق المقدسة في فلسطين. ثُمَّ أسكن سنة 1900م عدداً من يهود ألمانيا في مناطق (يافا وحيفا) عن طريق شراء الأراضي(بهجت، 1971،ص 30). والذي يلاحظ في هذه المرحلة أنَّ موقف الدولة العثمانية أمام مجيء الوافدين والمنظمات اليهودية إلى أراضي الدولة العثمانية وخاصة إلى فلسطين، كان موقفا اعتيادياً وإيجابياً بصورة لم يكن العثمانيون ضد إسكان اليهود، وإنّما حاولوا أن ينالوا رضاء سكان المنطقة بتسهيل إقامتهم، لأنهم كانوا يعتقدون أنَّ مجيء هذه الجماعات والمنظمات اليهودية يخدم اقتصاد الدولة العثمانية، وينمو بذلك القطاع الزراعي للدولة ويزدهر(حلاق، 1978،ص 80).

وأوجد هذا فرصة جيدة لليهود حتى يثبتوا مواطئ أقدام في المنطقة الخاضعة للدولة العثمانية، وبناءً على ذلك، أسست جمعية (أليانس) الألمانية سنة 1873م وكان الهدف الرئيسي لهذه الجمعية هو تطوير الجانب الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للدول والأقاليم التي يسكن فيها اليهود، وفي أمد قصير بدأت هذه الجمعية بشراء أراضٍ واسعة في أرض القدس، وبنت فيها مجمعا سكنيا يهوديا باسم(مدخل الأمل-petah Tikvah) (مسني،1970،ص 19-20). وفي الوقت نفسه كان هناك عدد من الجماعات والمنظمات اليهودية والماسونية تعمل جنبا إلى جنب مع تلك الجمعية بخطة محكمة وبرنامج دقيق، وقصرت نشاطاتها على مناطق فلسطين ولبنان وسوريا ومصر، وتحت غطاء العمل والنشاط الاقتصادي كانت تخدم قضية اليهود المقيمين تحت الحكم العثماني(حلاق،1978،ص 81-82).

وفي سنة 1883م ازدادت محاولات شراء الأراضي والحصول عليها في الأراضي الفلسطينية . وكانت بعض المنظمات الصهيونية تشجع اليهود على الهجرة الجماعية من الدول الأوربية إلى فلسطين، وخاصة أنَّ كلا من جمعية زربابل- Zerubbable وجمعية إحياء صهيون، كان لها دور متميز في هجرة عشرين ألف (20,000) يهودي إلى) ثلاثين ألف (30,000)إلى داخل الأراضي الفلسطينية (الحوت، 1991،ص 332-334). وجاء هذا في الوقت الذي كان اليهود الصهيونيون الأوربيون يعملون بمخطط قوي على تنمية وتطوير الجانب الاقتصادي والاجتماعي لليهود المقيمين تحت سيطرة الدولة العثمانية، وفيما يخص ذلك فإنَّ محاولات الرأسمالي اليهودي (إدموند جيمس دي روتشيلد) المتجنس بالجنسية الفرنسية تؤكد فضلا عن تخصيص أموال ونقود لبناء المجمعات اليهودية في فلسطين، إرسال وفد فني اختصاصي فرنسي إلى مناطق سكن اليهود بهدف تطوير الزراعة، وإرشاد يهود فلسطين في مجالات الزراعة والإرواء (القاسمية،1973،ص 19-27). وبحسب بعض المصادر أنَّ مساعدات روتشيلد ومنحه المالية، وصلت إلى ما يقارب مئة مليون فرنك فرنسي حتى سنة 1900م (فهمي، 1971،ص 53).

ويجدر بالذكر أنَّ توسع هذا النوع من أنشطة اليهود قد أقلق كثيراً مسؤولي الدولة العثمانية وأزعجهم في المراحل الأخيرة، لذا كرد فعل بهدف منع موجات الهجرة، والإقامة الدائمة لليهود الأجانب داخل الأراضي الفلسطينية، أصدر السلطان عبدالحميد الثاني سنة 1887م أمراً جديداً وتّجه إلى متصرفي القدس ويافا، بين فيه أنه سمح لليهود الأجانب بزيارة القدس ويافا لإقامة شعائر الحج والسياحة فقط(نضيرات،2014،ص 74-75). وإضافة إلى ذلك على كل يهودي أجنبي زائر دفع خمسين (50) ليرة عثمانية وأن يتعهد بألا يقيم أكثر من واحد وثلاثين(31) يوما في القدس ويافا، وبهذه الشروط له حق زيارة تلك الأماكن المقدسة(النعيمي،1997،ص 64).

ومن جهة أخرى وللهدف نفسه أصدر السلطان عبدالحميد الثاني سنة 1888م أمراً(فرمانا) جديداً، نصَّ على أنَّ كل يهودي أجنبي يزور المناطق المقدسة في القدس ويافا، يجب عليه أن يحمل هوية شخصية وجواز سفر عليه ختم وتأشيرة السماح بالدخول وصدر هذا الأمر السلطاني بهدف منع الإقامة الدائمة لليهود الأجانب(عوض، 1984، ص40-50). وأدى ذلك إلى استنكار قناصل الدول الغربية لهذا الأمر فوقفوا جميعهم ضده بشدة، وفي هذا الاطار وتحت تأثير وضغط الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، اضطر السلطان عبدالحميد إلى إصدار أمر أخر سنة 1899م ينصُّ على إطالة مدة إقامة اليهود الأجانب من (31)يوما إلى ثلاثة أشهر، بشرط أن يؤخذ منهم جوازات سفرهم رهينةً، وبعد انتهاء مدة الأشهر الثلاثة، يجب أن يُجبروا على مغادرة فلسطين(نصيرات،2014، 85). ويجدر بالذكر أنَّ مسؤولي الدولة العثمانية عموما والسلطان عبدالحميد الثاني خصوصاً، كانوا يرون منذ البداية أنَّ وجود اليهود، وتغير ديموغرافية المناطق المقدسة، يشكّل خطرا على مستقبل المنطقة، لذا حاولوا التصدّي لذلك ومواجهته. ولتحقيق تلك الغاية فإنَّ متصرف القدس وإن صرح علناً أنّه لا يمانع من إقامة اليهود شعائرهم ونشاطاتهم الاقتصادية، فقد استشار كبار مسؤولي الدولة في ذلك الموضوع، فأكّد كل من وزير الداخلية ووزير الخارجية، وجوب سدّ أبواب فلسطين بوجوه رجال أعمال اليهود ورأسماليهم، وبدلاً من هؤلاء ينبغي تمهيد الطريق لرجال الأعمال المسيحيين والسماح لهم بتشغيل رؤوس أموالهم في المنطقة(النعيمي، 1997،ص 65) .

ومع كل هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطات العثمانية لسدّ الطرق أمام توطين اليهود وخاصةً في القدس ويافا، فإنَّ محاولات اليهود وأهدافهم الاستراتيجية لبناء كيان ودولة مستقلة قد زادت يوما بعد يوم، وخاصةً بعد أن نشرت الشخصية اليهودية المعروفة مؤسس الصهيونية (تيوديور هرتزل) سنة 1896م كتابا باسم(الدولة اليهودية). دعا فيه بصراحة إلى تأسيس دولة يهودية ، ويقول بهذا الصدد" لمّا كان اليهود سابقا صاحب كيان وثقافة وتاريخ خاص بهم، لذا توجد فيهم جميع المكونات الرئيسية لبناء الأمة، ولا يمكن أن تُعامل قضية اليهود كقضية دينية، وإنما يجب أن تعامل معاملة أمة وقومية وأن يعمل على الصعيد الدولي من أجل بناء كيان مستقل لليهود"(الحوت، 1991، ص343؛ النعيمي، 1997،ص 66).

وورد هذا في وقت كان السلطان عبدالحميد قد أظهر سابقا موقفه من هجرة اليهود إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة العثمانيين، وفيه تبين بوضوح استنكاره تلك المحاولات وعدّها خطراً على الأمن القومي والوطني لدولته، وبصدد ذلك يقول" ليس بمستحسن أن نرضى بمجيء اليهود إلى أراضي الدولة العثمانية، لأنهم يطاردون من جميع مناطق العالم ويتجهون إلى بلادنا، ولاشك أنَّ هذا يمهد الطريق لهم بتأسيس دولة يهودية في القدس، لذا سنقطع الطريق عن هذا العمل من كل جوانب"(بيات،2003،ص 452-453).

ولمواجهة ضغوط اليهود ورغبتهم في بناء كيان مستقل في المنطقة، كتب السلطان عبدالحميد الثاني بيده خلال ثمانية أيام ثلاثة مراسيم (فرمان) ضد اليهود، ووجهها إلى الباب العالي، ففي 21ذي القعدة سنة 1308هـ، الموافق لتشرين الأول سنة1891م، أصدر مرسومه الأول، وفي(28 و29) من الشهر نفسه أصدر مرسومه الثاني والثالث، ووقف في المراسيم الثلاثة بشدة ضد موجات هجرة اليهود إلى القدس الاستيطان فيها(نصيرات،2014،ص 80-81)، والذي يُعدُّ محل نظر هو أنَّ السلطان عبدالحميد الثاني لم يكن في مدة حكمه صاحب موقف ثابت وراسخ، ولم يستطع أن يلتزم بمواقفه وقراراته، بل كان متردداً، ويتراجع عن قراراته بسرعة، ويظهر المرونة . وقد سّبب ذلك في أن يفرض قناصل ودبلوماسيو الدول الأوروبية ضغوطهم على السلطان حتى يتراجع عن قراراته، وتحت تأثير هؤلاء وخاصة عن طريق مساعي سفير النمسا والمجر سنة 1901م، أبدى السلطان عبدالحميد موافقته على استقبال الزعيم الصهيوني هرتزل(أوزتزنا،1990،ص 157). وهذا في وقت كان السلطان عبدالحميد يعلم علم اليقين بمخططات ومطالب اليهود والمنظمات الصهيونية العالمية، وكان يحسُّ بخطورة محاولاتهم، وفي اعتقادنا أنَّ مخاوفه كانت في محله .

وفضلا عن كل ذلك، يمكن أن نقول إنَّ السلطان عبدالحميد الثاني لم يستطع أن يوقف عملية استيطان اليهود في فلسطين ويمنعها منعا باتا، وإنما استطاع أن يبطأ العملية فقط، لأنه بصورة عامة وبسبب إظهار مرونته، وتراجعه عن أوامره السلطانية، زاد عدد اليهود المستوطنين في أواخر حكمه، ففي سنة 1882م كان عدد يهود فلسطين يتكون من (24,000) شخص، ولكن في سنة 1908م وصل عددهم إلى (80,000) شخص(نصيرات، 2014، 101-112). ويعني هذا أنَّ السلطان عبدالحميد لم ينجح في سياسته تجاه مطالب ومؤامرات اليهود، بسبب الضغوط الخارجية، وافتقاد جدول أعمال كامل ومتعدد الجوانب.

المحور السادس
موقف اليهود والحركة الصهيونية من السلطان عبدالحميد الثاني

في إطار مساعي هيرتزل جرى التفاوض بين اليهود و السلطان عبدالحميد بصورة مباشرة وغير مباشرة لمدة ست (6) سنوات من (1896إلى 1902) . وكانت مساعي اليهود قائمة بكل ثمن على إقناع السلطان عبدالحميد بالسماح لليهود عن طريق مرسوم سلطاني، بشراء أراضٍ في فلسطين. وجعلها باسمهم حتى يسكنوا فيها، وفي مقابل ذلك أبدوا استعدادهم عن طريق رأسمالي اليهود بإنعاش اقتصاد الدولة العثمانية وتخفيف الديون المفروضة عليها حتى بدفع الرشاوى إذا تطلب الأمر ذلك، ولأجل ذلك قام هرتزل في 18حزيران سنة 1896م بزيارته الأولى إلى استانبول، وزار إبراهيم جاويد باشا نجل الصدر الأعظم خليل رفعت باشا، وفي زيارته هذه أبدى استعداده بدفع عشرين مليون ليرة عثمانية، على نحو يكون مليونان عوضا عن فلسطين، وثمانية عشر مليونا لدفع ديون الأوربيين على الدولة العثمانية (حسون،1994،ص 245).

وفي سنة 1902م تعهد هرتزل في تقرير كتبه بخط يده بالتزامه دفع جميع الديون المفروضة على الدولة العثمانية، بشرط أن يسر السلطان إسكان وتوطين اليهود المهاجرين في فلسطين (BOA.Y.PRK.ML.00023/00008,1902) لكن هرتزل لم يوفّق فيما بذله من جهود، ولم يتمكن أن يحقق أهدافه عن طريق دفع الديون والرشوة، وخاصة بعد سماعه رداً شديد اللهجة من السلطان عبدالحميد، إذ أخبر أنَّ السلطان يقول" بلّغوا هرتزل ألا يبذل من اليوم فصاعداً أي محاولة بهدف إسكان وتوطين اليهود في فلسطين، فإني غير مستعد أن أتخلى عن شبر من أرض بلادي لأشخاص آخرين أجانب، فهذه البلاد ليست مُلكا لي، بل هي مُلك شعبي نفديها بدمائنا"(أبوميزر، 2017،ص 121). لذا نرى أنَّ هرتزل فكر بجعل صحراء سيناء بدلاً من فلسطين موطنا لإسكان اليهود وتوطينهم، وذلك بالتعاون مع البريطانيين، ثم قدّم للغاية نفسها سنة 1903م مشروع (أوغندا)، ولكن لم يوفق في ذلك أيضا، لمجابهته برفض يهود روسيا (باوتر،2000،ص 83-84).

ومن جانب آخر بدأ هرتزل بالتعاون مع الجمعيات والمنظمات الصهيونية بحيك المؤامرات ضد السلطان عبدالحميد، ولأجل هذا سافر إلى منطقة البلقان، وعقد سلسلة من الاجتماعات التآمرية بهدف محاولة إبعاد السلطان عبدالحميد عن العرش وعزله عن السياسة. ونتيجة لهذه المحاولات التآمرية وقع انقلاب ضد السلطان عبدالحميد في آب 1908م، وأبعد عن السلطة والحكم في 27 نيسان سنة 1909م بصورة نهائية، وفرضت عليه الإقامة الجبرية في(سولانيك) تحت إشراف ومراقبة اليهود الصهاينة(عبدولحهميدى دووهم،2010،ص 13)، والذي يلاحظ أنَّ اليهود والحركة الصهيونية كان لهما دور مشهود في الانقلاب الذي أطاح بالسلطان عبدالحميد ثم إبعاده، لأنهم استطاعوا من البداية التسلط على جمعية(تركيا الفتاة)، وأن يكسبوا ولاء عدد لابأس به من قادتهم وكوادرهم النشطاء، وبصدد ذلك يؤكد السلطان عبدالحميد الثاني في رسالة له إلى شيخ الطريقة الشاذلية أنّه بسبب التزامه بحماية أرض فلسطين والحفاظ عليها ومعاداة اليهود الطامعين في الاستلاء على تلك الأراضي، أصبح عُرضة لحملات الجمعيات الصهيونية المعادية، وبسبب ذلك أُبعد عن الحكم، وحول ذلك يقول" أنا بسبب مضايقة رؤساء جمعية الاتحاد والترقي اضطررت إلى التخلي عن الخلافة، فهم أصروا عليّ أن أوافق على مشروع إنشاء وطن قومي لليهود، ولكن مع تقديم مئة وخمسين مليون ليرة ذهبية إنكليزية، رفضت بصورة قاطعة مطالبهم. وفي مقابل ذلك أبلغوني أنهم يعزلوني عن السلطة والحكم، ويرسلوني إلى سلانيك مُبعداً(عبدولحهميدى دووهم ، 2010،ص 26-27). وهذا في وقت تشير بعض المصادر إلى أنَّ(أنور باشا) مُدبر الانقلاب بمرافقة (آرام افندى الأرمني وعمانويل قرسوي اليهودى)، بعد قيامهم بتصرفات عنيفة وإحداث قلاقل داخل قصر(يلدز)، طلبوا مباشرة من السلطان عبدالحميد التخلي عن العرش والسلطة وأبلغوه أنَّ الشعب قرر إبعادك عن السلطة . وفي المقابل أبدى السلطان أسفه وإزعاجه من وجود اليهودي عمانويل قرسوي معهم، ثم رضي بقرار عزله عن الحكم وإبعاده إلى سلانيك للإقامة الجبرية(حسون،1994،ص 260).

النتائج

في نهاية البحث وصلنا إلى عدة نتائج هي:-

أولاً: في إطار حدود الدولة العثمانية، كان هناك عدد من المكونات الدينية والقومية المختلفة مثل (اليهود، والمسيحيين، والايزيدية، والكورد، والعرب، والجركس....). وكان لهذه المكونات وجود وأثر مباشر في استقرار الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والإدارية للدولة العثمانية.

ثانياً: يعد العهد العثماني وخصوصا بداية عهد السلطان عبدالحميد الثاني، مرحلة حياة اليهود الآمنة والمستقرة والمزدهرة من الناحية الكمية والنوعية.

ثالثا: كان السلطان عبدالحميد الثاني يتعامل مع اليهود والحركة الصهيونية بصورة مختلفة عن غيره، ومن البداية تعامل مع اليهود في إطار(نظام الملل) تعاملا لائقا، فمنحهم الحقوق الدينية والاقتصادية والإنسانية، لكنه قاوم بكل شدة الحركة الصهيونية وكان ينظر إليها دائمة كخطر كبير على دولته.

رابعاً: إنَّ السلطان عبدالحميد بهدف مواجهة برنامج اليهود المخطط لاحتلال فلسطين،

أصدر عدة أوامر ومراسيم أعلن فيها موقفه الشديد ضده، لكنّه تحت تأثير وضغط قناصل الدول الكبرى كان كثيراً ما يقوم بتعديل أوامره ومراسيمه ويبدي المرونة.

خامساً: على الرغم من أنَّ السلطان عبدالحميد الثاني اتبع سياسية لينة ومرنة مع متبعي الديانة اليهودية فإنَّ اليهود لم يُثنوا على سياسته هذه، ولم يعترفوا بجميله. لكنَّ مناوأته الحركة الصهيونية وسعيه إلى إيقاف الهجرة الجماعية لليهود إلى فلسطين بغرض السكن والإقامة الدائمة فيها، سببت له معاداة جميع الجهات. وأسفرت في النهاية عن عزله وإبعاده عن السلطة والحكم.

سادساً: استخدمت الدول الكبرى الأقليات الدينية عامّة واليهود خاصةً ورقة ضغط ضد الدولة العثمانية وبذريعة الدفاع عن الأقليات تدخلت في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية.

قائمة المصادر

الوثائق العثمانية

BOA.Y.MTV.188.149,1899

BOA.Y.PRK.HR.00027,1899

BOA.Y.PRK.ML.00023/00008,1902.

المصادر العربية

ابو زيدون، وديع،(٢٠١٤)، تاريخ الامبراطورية العثمانية من التاسيس الى السقوط، الهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان.

ابوميزر، ابتسام(٢٠١٧)، سنتان مفصليتان فى حكم الامبراطورية العثمانية١٩٠٨-١٩٠٩، رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الدراسات العليا ، جامعة بيرزيت، فلسطين.

الارقط ،عبدالحميد(٢٠٢٠)، دور الاقليات الدينية فى المجتمع العراقى خلال العهد العثمانى ١٥١٧-١٩١٧، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاجتماعية ،الانسانية جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادى ، الجزائر.

بارمتى، ق.ب. ماتيف(١٩٨٩)، الاشوريون والمسالة الاشورية في العصر الحديث، ت.ح.د.ا، الاهالي للطباعة والنشر، دمشق.

البغدادى، د. عبدالسلام ابراهيم(٢٠٠٠)، الوحدة الوطنية و مشكلة الاقليات في افريقا، مركز دراسات الوحدة الغربية، بيروت.

بهجت، محمد رفيق محمد(١٩٧١)، ولايه بيروت القسم الجنوبى، بيروت.

بيات، أ.د. فاضل محمدي(٢٠٠٣)، دراسات في التأريخ العرب في العهد العثماني رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية، دار المصدر الاسلامى ، ط١، بيروت.

بيود، محمد على(٢٠١٦)، وضع وحقوق الاقليات في الدولة العثمانية دراسة وثائق تأريخية نموذجية، مجلة دراسات من المفرس، عدد ٣٨.

توفيق، هوگر طاهر(٢٠١٢)، الكرد والمسالة الارمنية ١٨٧٧-١٩٢٠، دار اراس للطباعة والنشر، اربيل.

الجندى، الدكتور خالد عبدالقاد(٢٠٢٠)ر، الاقليات الدينية فى الدولة العثمنيةالمسيحية-اليهودية-الارمنية، دار اكساد للنشر، انقر-تركيا.

حسون، الدكتورعلي(١٩٩٤)، تأريخ الدولة العثمانية، المكتب الأسلامى للنشر، الطبعة الثالثة، بيروت.

حلاق، حسان على(١٩٧٨)، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧- ١٩٠٩، دار الاحد، بيروت.

الحمد، محمد حبدالحميد،(٢٠٠٦)، دور اليهود العرب فى الحضارة الاسلامية، بدون مكان الطبع،

حمودى، امينة(٢٠٢٢)، تاريخ الاقليات فى الدولة العثمانية – الاقلية اليهودية انموذجا، مجلة المعيار، المجلد ١٣،العدد٢.

الحوت، بيان نويهض(١٩٩١)، فلسطين القضية الشعب الحضارة التاريخ السياسى من عهد الكنعانين حتى القرن العشرين ١٩١٧، دار الاستقلال للدرسات والنشر، ط١، بيروت.

الخراشى، سليمان بن صالح(١٤٢٠)، كيف سقطت الدولة العثمانية، دار القسم للنشر والتوزيع، ط١، الرياض.

الدملوجى، صديق(١٩٤٩)، اليزيدية، مطبعة الاتحاد، موصل.

سوسه، احمد(١٩٧٨)، ملامح من تأريخ القديم اليهود العراق، مركز دراسات الفلسطينية، ط١، بغداد.

صفوت، محمد مصطفى(٢٠٢٠)، السلطان محمد الفاتح فاتح القسطنطنية، موسسه هنداوى، ط١، المملكة المتحدة.

الصلابى، الدكتور على محمد(٢٠١٠)، الدولة العثمانية عوامل النهوض وآسباب السقوط، الجزء الثانى، مكتبة حسين العصرية للطباءة والنشر، بيروت-لبنان.

عبده، د.سمير(٢٠٠٠)، المسيحيون السوريون خلال الفى عام، مشورات دار الرافدين للنشر والتوزيع، ط١، دمشق.

العزاوى، د. قيس جواد(٢٠٠٣)، الدولة العثمانية قراءة الجديده لعوامل الانحطاط، الدار العربية للعلوم، مطبعة المتوسط، ط٢، بيروت-لبنان.

عوضى، عبدلعزيز محمد(١٩٨٤)، مقدمة في التأريخ الفلسطين الحديث ١٨٣١- ١٩١٤، المؤسسة العربية للدرسات والنشر، بيروت.

فهمي ، وليم(١٩٧١)، الهجرة اليهودية الى الفسلطين المحتل، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة.

القاسمية، خيرية(١٩٧٣)، النشاط الصهيوني في الشرق العربي و صداه ١٩٠٨- ١٩١٨، بيروت.

كياني، عبدالوهاب، واخرون(١٩٩٩)، الموسوعة السياسية، الموسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،ط٤.

مجموعة من الباحثين(١٩٨٩)، الوحدة الوطنية و مشكلة الاقليات في العالم الثالث، مركز دراسات العالم الثالث، بغداد.

معروف، خلدون ناجى(١٩٧٥)، الاقلية اليهودية قي العراق بين سنة ١٩٢١-١٩٥٢، المطبعة سلمان الاعضمي، بغداد، ط١.

منسي، محمود حسن صالح(١٩٧٠)، تصريح بلفور مع قسم خاص عن فلسطين في تقارير بيل الأمريكية، دار الفكر العربى، القاهرة.

ناجى، س(١٩٦٢)،المفسون فى الارض أو جرائم اليهود السياسية و القتصادية عبر التاريخ، مطبعة الارشاد، دمشق.

نصيرات، الدكتورة فدوى(٢٠١٤)، دورالسلطان عبد الحميد الثاني في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين 1876 ـ 1909،مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت.

نصيرات، فدوى محمود احمد(٢٠٠٩)، المسيحيون العرب وفكرة القومية العربية فى بلاد الشام و مصر (١٨٤٠-١٩١٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان .

النعيمي، الدكتور احمد(١٩٩٧)، اليهود والدولة العثمانية، دار البشير للنشر، ط١، عمان-الاردن.

نوار، عبدالعزيز سليمان(١٩٦٨)، تأريخ العراق الحديث من نهاية الحكم داود باشا الى نهاية الحكم مدحت باشا، دار الكتاب العربي، القاهرة .

هويدى، احمد محمد(٢٠٠٧)، تاريخ اليهود منذ اقدم العصور، دار الفكر العربى، ط١، القاهرة .

-يحى، عبدالفتاح علي(١٩٨٦)، الملامحى المندورى وسقوط امارة بادينان، مجلة كاردان، عدد ٤٢-٤٣، اربيل.

المصادر الانكليزية

Layard, Austn Henry(1849), Nineveh and Its Remains, London,p81-82.

المصادر الفارسية

احمد نوزاد زاده(١٣٧٦)، تاريخ و فرهنگ ارمنستان، تهران، ١٣٧٦.

المصادر الكوردية

ڕۆژە، مامەند(٢٠٠٨)، ئەرمەنۆساید سەدەیەک لە پەیوەندیەکانی نێوان کوردو ئەرمەن، کوردۆلۆجی، چ١، سلێمانی.
عەبدولحەمیدی دووەم، سوڵتان(٢٠١٠)، یادەوەرییە سیاسییەکانم، وەرگێڕانی/ ئاوات ئەحمەد، دەزگای چاپ و پەخشی سەردەم، چ١، سلێمانی.
عەلیاوەی، دکتۆر عەبدولا(٢٠٠٤)، کوردستان لە سەردەمی دەوڵەتی عوسمانیدا لە ناوەراستی سەدەی نۆزدەهەمەوە تاکو جەنگی یەکەمی جیهانی، سەنتەری لێکۆڵینەوەی ستراتیژی کوردستان، سلێمانی.
فەتاح، ماجید خلیل و فاروق محمد حمەامین(٢٠١٦)، پەیوەندی ئیسرائیل و کورد لە سەردەمی شۆڕشی ئەیلول دا (١٩٦١- ١٩٧٥)، گۆڤاری زانکۆی ڕاپەڕین، ژمارە٩.
کەرکوکی، نەریمان(٢٠٠٢)، کەمینە نەتەوەی و ئایینی و مەزهەبیەکانی کوردستان، گۆڤاری بیرو هۆشیاری، ژمارە ٣

الاطاريح و و رسائل

زروق، حنان(٢٠١٧)، الاقليات الدينية فى الدولة العثمانية، المسيحيون فى بلاد الشام نموذجا ١٨٤٠-١٩١٦ ، اطرحة دكتورا مقدمه الى قسم التاريخ كلية العلوم الانسانية والاجتماعية فى جامعة محمد خيضر بسكرة.
فرحان ، عدنان زيان(٢٠٠٩)، السياسة البريطانية تجاه الاقليات الدينية في العراق ١٩١٤-١٩٤١، اطروحة دكتورا تقدم بها الى كلية الاداب في جامعة دهوك.
ماجد، المضيان بن صالح(١٩٩٠)، اثر اهل الذمة فى الفكرى فى الدولة العثمانية فى الفترة ١٥٢٠-١٩٢٤)رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير قسم العقيدة كلية الدعوة و اصول الدين، جامعة ام قرى، مكة المكرمة .